ورقة عمل حول

آثار انهيار سعر صرف الريال مقابل العملات الاجنبية على المجتمع

مقدمة من قبل:

د. بثينة عبدالله اسماعيل السقاف

باحثة اكاديمية

المقدمة:

مع استمرار الصراع إلى عامة الثامن، استمر معه تراجع قيمة الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية إلى مستويات قياسية متدنية جديدة أدت إلى زيادات كبيرة لأسعار المواد الغذائية وهوت بمزيد من السكان في براثن الفقر المدقع، ومع تدهور سريع لظروف عامة الشعب اجتماعياً واقتصادياً وصحياً، والتي تفاقمت بسبب تعطُّل التجارة، والنقص الحاد لإمدادات الوقود، وتعطُّل العمليات الإنسانية وتناقصها، وأدى اشتداد العنف وتجزؤ سياسات الاقتصاد الكلي إلى زيادة الضغوط على الأوضاع الاقتصادية الهشة، ومع استمرار أزمة إنسانية منقطعة النظير تفاقمت من جراء جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، أصبح كثير من اليمنيين يعتمدون على إعانات الإغاثة وتحويلات المغتربين التي اتسمت هي الأخرى بالانخفاض.

ولكون تقلبات سعر الصرف تأخذ آثارها على المجتمع إما بشكل مباشر حيث تؤثر على دالة دخل المستهلك، ومن ناحية أخرى بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على مصادر الدخل للأسر المنتجة المتأتية عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة والاصغر من قبل مؤسسات التمويل الاصغر في اليمن، لدعم الفئات الفقيرة والأشد فقراً على الصمود، وسبل العيش، ومن هذا المنطلق تم تقسيم ورقة العمل إلى المحاور الآتية:

أولاً: تأثير تقلبات سعر الصرف على المجتمع من خلال:

- مؤشرات الاقتصاد الكلي في اليمن.
- تأثير تقلبات سعر الصرف والاحتياجات المعيشية للمواطنين.
- سياسات نقدية تصحيحية واثارها الاجتماعية.
- تأثير تقلبات مزاد بيع الدولار على الاسواق

ثانياً: مخاطر تقلبات سعر الصرف على التمويل الاصغر

- قطاع التمويل الاصغر في اليمن.
- تأثير تدهور قيمة العملة على التمويل

أولاً: تأثير تقلبات سعر الصرف على المجتمع من خلال:

- مؤشرات الاقتصاد الكلي في اليمن

إنَّ المتتبع للمؤشرات الاقتصادية الكلية، يُلاحظ انخفاضاً انكماشياً تراكمياً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ بداية الصراع بنحو(٥٠٪)، مما أنعكس سلباً على الأسعار والأنشطة التجارية، كما أثر الصراع على تراجع حجم الصادرات بشكل كبير، إذ انخفض إنتاج النفط والغاز بنسبة (٩٠٪) عمَّا كانا عليه عام ٢٠١٤م، وكانت صادراتهما تُشكِّل نسبة (٩٠٪) من صادرات البلاد، وثلث إجمالي الناتج المحلي، وايراداتهما تمول أغلب فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية، تزامن ذلك مع تراجع حجم الصادرات الزراعية بنسبة (٧٥٪)، وفي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠م قُدَّرت الخسائر الناتجة عن تضرُّر التجارة الخارجية عموماً بحوالي(٣٦) ملياراً و(٢٨٥) مليون دولار، مما أثر على بلوغ نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٨١,٧٪) عام٢٠٢٠م، وبحسب دراسة قام بها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تصل تقدير الخسائر الاقتصادية إلى حوالي (٨٨,٦٨)مليار

دولار أمريكياً في حال توقف الصراع في عام ٢٠١٩م، إلاَّ أنَّ الصراع ما زال مستمراً والخسائر تتزايد[١].

أما فيما يخص حجم الاحتياطيات الخارجية فقد حدث لها تدهوراً على نحو حاد، إذ تراجعت من (٥,٦٤) مليار دولار في عام ٢٠١٥م، إلى حوالي نصف مليار دولار في عام ٢٠١٧ م، أي أنَّ البنك المركزي في صنعاء قد فقد حوالي (٩١٪) من الاحتياطي قبل صدور قرار نقل مقر البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن.

- **تأثير تقلبات سعر الصرف والاحتياجات المعيشية للمواطنين**

إنَّ المواطن منذ ٢٠١٥م وهو يسعى جاهداً لتدبير لقمة العيش الكريم لأفراد أسرته، ومن المتعارف عليه أنَّ الأجر والمرتب الذي يقبضه المواطن بالريال اليمني هو الذي يحدد مشترياته من غذاء وعلاج ومصروفات أخرى، والمواطن الكادح أقصى هدفه هو أنْ يؤمن غذاءه ليكفي أفراد أسرته حتى يحين قبض دخلة مرةً أخرى. إذ يوجد أكثر من (٤١٠٠٠) متقاعد في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات منهم نسبة (٣٣٪) لا يتسلمون معاشات منذ مارس ٢٠١٧م[٢]، ناهيك عن بقية القوى العاملة ذات الاجر الادنى، والقطاع الحر، والمنتسبين للقوات المسلحة والامن المنقطعة رواتبهم لأشهر متتالية، ولمعرفة أثر الضربات القاسية لتقلبات سعر الصرف على التكلفة الاقتصادية التي يدفعها المواطن المتمثلة بأسعار المواد الغذائية الأساسية، نبدأ أولاً بتحديد حجم سلة غذائية يمكن أنْ يشتريها المواطن في ظل التضخم المفرط للأسعار ، وفق كتلة الغذاء في اليمن، والتي جاءت كالآتي:

جدول رقم (١) عدد افراد الاسرة اليمنية										قيمة السلة الغذائية ريال يمني / المنطقة
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	
١٣٠٠٠	٢٧٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	٦٦٠٠٠	٨٠٠٠٠	٩٣٠٠٠	١٠٦٠٠٠	١٢٥٠٠	١٣٣٠٠٠	في المناطق المحررة (عدن)
٧٥٠٠	١٥٠٠٠	٢٣٠٠٠	٣١٠٠٠	٣٩٠٠٠	٤٦٠٠٠	٥٤٠٠٠	٦٢٠٠٠	٢٩٠٠٠	٧٧٠٠٠	مناطق سيطرة الحوثي (صنعاء)
https://fscluster.rog/ yemen/ documents										
ملاحظة: لا يوجد تحديث لبيانات كتلة الغذاء لشهر ديسمبر٢٠٢١م، و يناير ٢٠٢٢م.										

ومن خلال الجدول رقم (١) وبحكم أنَّ متوسط عدد أفراد الأسرة في اليمن يقدر بـــ(٧) أفراد، فإنَّ قيمة سلة غذائية تبعاً لكتلة الغذاء في اليمن هي (٩٣٠٠٠) الف ريال يمني، ولمعرفة مكونات سلة غذائية متوسطة الحجم تكفي لـ(٧) أفراد كالآتي:

١ مكتب تنسيق الشؤون الانسانية (OCHA) ، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الانسانية اليمن، صدر في فبراير ٢٠٢١م.

٢ نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (٣٦) اغسطس ٢٠١٨م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمن، ص ٢.

جدول (٢) يوضح سلة غذائية لسلع أساسية وفق متوسط أسعار المستهلك لمدينة عدن لشهر ديسمبر ٢٠٢١		
	السلعة/الصنف	متوسط السعر(ريال يمني)
	دقيق أبيض السنابل ٥٠ كيلو جرام	٣٨٧٥٠
	أرز الفخامة ٤٠ كيلو جرام	٦٧٠٠٠
	سكر السعيد ٢٠ كيلو جرام	١٩٢٩٠
	زيت طبخ بيت الكرم (٤ لتر)	٧٦١٠
	حليب الأطفال بيبلاك ٤٠٠ جرام	٧٥٠٠
	ملح (كيلو جرام)	٣٠٠
	المجموع	١٣٢٨٤٠ ريال يمني
المصدر : تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن، شهر ديسمبر ٢٠٢١م، مقال منشور في الرابطة الاقتصادية الالكترونية، العدد صفر،اليمن،٢٠٢١، ص٤٥.		

يلاحظ اقتصار السلة على خمس مكونات أساسية جاء سعرها كتوسط سعري لشهر ديسمبر لعام ٢٠٢١م لمبلغ (١٣٢٨٤٠)الف ريال يمني، رغم أنه تم خفض السعرات الحرارية للسلة عن طريق خفض حجم زيت الطبخ ٤ لتر، فهو لا يكفي لطهي طعام ٧ أفراد لمدة شهر، ورغم ذلك كان سعر السلة يفوق بكثير متوسط الأجور والمرتبات في المناطق المحررة، الذي يصل بالمتوسط ٩٠ الف ريال يمني، وهكذا فإنَّ المواطن كمستهلك يستغني عن سلع كثيرة هامة من قائمة مشترياته وفق دخلة المحدود، وعلى صحته الجسدية والنفسية سواء المواطن البالغ أو الطفل الرضيع، تعكسها مؤشرات التنمية البشرية في اليمن.

جدول رقم (٣) يوضح ترتيب اليمن في دليل التنمية البشرية للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨م

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الترتيب	١٦٠	١٦٨	١٧٢	١٧٨	١٧٧
القيمة	٠,٤٩٨	٠,٤٨٢	٠,٤٦٢	٠,٤٥٢	٠,٤٦٣

urce: Human Development Report ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (HDR), UNDP

ومن هنا يتضح أنَّ التكلفة الاجتماعية كانت قاسية تحملها المواطنون في ظل الحرب وتداعياتها الاقتصادية على معيشتهم، خاصة أنَّهُ لم يتم ضبط سوق سعر الصرف والمضاربين بالعملة.

- **السياسات النقدية التصحيحية وآثارها الاجتماعية**

تُصنف اليمن ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة بين دول العالم، فبحسب تقرير دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٩م، تواجه اليمن بعض التحديات في التنمية البشرية، والتي جاءت كالتالي:

- ارتفاع نسبة وفيات الأمهات إلى (٣٨,٥٪) لكل (١٠٠٠٠٠) مولود حي وفقاً لآخر تقديرات في٢٠١٥م.
- انخفاض القوى العاملة الماهرة إلى (٢١,١٪) من إجمالي القوى العاملة خلال(٢٠١٨-٢٠١٠م)..
- ارتفاع معدل العاملين المعرضين للمخاطر إلى (٤٥,٤٪) من إجمالي القوى العاملة للعام ٢٠١٨م.
- ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد إلى نسبة (٤٧,٧٪) خلال عام ٢٠١٧م، وهذا الفقر متعدد الأبعاد غير مرتبط بالدخل، وإنَّما يلخص أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الأشخاص في البلدان النامية في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

وهناك مؤشرات أخرى هامة أفرزتها الحرب منها:

- ارتفاع معدل وفيات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (٥- ٢٤) في عام ٢٠١٩ إلى نسبة (٣٧٪) مقارنة بنسبة (٢٠٪) للعام ٢٠١٤م،
- نسبة (٥٣٪) من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد مع وجود المساعدات الغذائية (الأسوأ على مستوى العالم) ، وترتفع النسبة إلى نسبة (٦٧٪) من السكان في حالة غياب المساعدات الغذائية.
- انخفاض الاستثمار الحقيقي والمتمثل بانخفاض مدخرات القطاع العائلي.
- انخفاض الاستثمار في تنمية راس المال البشري من قبل إنفاق الأسر على أبناءها لتلقي التعليم الجيد.

ويمكن قراءة انعكاس هذه المؤشرات أنَّ الطبقة الاجتماعية الوسطى في اليمن قد تقلصت، وهذه تعد تحدي لمقومات النهوض الاقتصادي بعد انتهاء الحرب، ومن هنا يتضح أنَّ السياسات الاقتصادية التصحيحية تطبق بمنأ تماماً عن حسابات التكلفة الاجتماعية لها، دون اعتبار للمؤشرات الاجتماعية الصادرة عن تقارير المنظمات المحلية والدولية المحذرة من مجاعة تلوح نذرها بالأفق تنزلق لها اليمن سريعاً.

- **تأثير تقلبات مزاد بيع الدولار على أسواق السلع الغذائية الأساسية**

إنَّ رسو سعر عطا المزاد بعد المزاد السادس لسعر أدنى من ٩٠٠ ومن ثم تأرجح ما بين ١٢٠٠ ريالا يمنياً للدولار، هذا التأرجح ولَّد مزيداً من الخوف والهلع وعدم الثقة لدى المتعاملين في السوق، سواء المواطن كمشتري، والتاجر بائعاً للسلعة وسائر قنوات البيع بالتجزئة خوفاً من الخسارة، وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي الرخو أصلاً، مخلفاً مزيداً من التكاليف الاجتماعية المؤلمة.

الذي زاد الوضع ترديا أنَّ تقلبات أسعار الصرف متسارعة وذات أسعار مختلفة لـ(الدولار، والريال السعودي) خلال ٢٤ ساعة، أوجد سوقاً سوداء، وبالتالي تعددت أسعار الصرف، إذ يوجد فارق كبير بين سعر صرف رسو المزاد، والسعر التأشيري، والسوق السوداء المتحكم بها المضاربين بالعملة.

خلف كل ذلك تكاليف اجتماعية قاسية على المجتمع وضربات اقتصادية مؤلمة على المواطنين، والتي تتوالى عليهم منذ قرابة الثمانية الأعوام المنصرمة.

ثالثاً: مخاطر تقلبات سعر الصرف على التمويل الاصغر

تكتسب صناعة التمويل الأصغر أهمية بالغة في الحد من البطالة وتوفير سبل العيش لشريحة واسعة من الفئات الأشد حرماناً في المجتمع ومساعدتهم على امتلاك الاصول الانتاجية المدرة للدخل، إذ بلغ عدد المقترضين النشطين من مؤسسات التمويل الأصغر ٨٥,٨٦٣ شخص في يونيو ٢٠١٨ يستفيد من قروضهم مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، وتمثل عوائد مشاريع عملاء التمويل الأصغر مصدر الدخل الرئيسي لحوالي نصفهم(٤٨,٣%) .

يوجد العديد من مؤسسات التمويل الأصغر المقترضة التي لا تدير إمكانية تعرضها لمخاطر أسعار الصرف الأجنبي بشكل كاف، هناك ثلاثة عناصر على الأقل مخاطر أسعار الصرف الأجنبي :

١- مخاطر تخفيض سعر العملة أو انخفاض قيمتها.
٢- مخاطر قابلية تحويل العملات،
٣- مخاطر نقل الأموال.

وتنشأ مخاطر انخفاض سعر العملة أو انخفاض قيمتها في مجال التمويل الأصغر، عادة، عندما تحصل مؤسسة التمويل الأصغر على قرض بالعملة الأجنبية، غالباً بالدولار الأمريكي أو اليورو، ثم تقوم بإقراض هذه الأموال بالعملة المحلية، ومن ثم يصبح على مؤسسات التمويل الأصغر التزامات بالعملة الصعبة بينما تتوفر لديها أصول بالعملة المحلية وفي هذه الحالة، يقال إن الميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الأصغر تحتوي على" عدم توافق في العملات"، ومن شأن حدوث أية تقلبات في القيم النسبية لهاتين العملتين أن يؤثر عكسياً على السلامة المالية لهذا المنظمة.

إن مؤشرات التمويل الأصغر اليوم افضل حالاً نسبياً مما كانت عليه خلال عامي ٢٠١٦ - ٢٠١٥ ، محاولتاً امتصاص الصدمة الأولى والتكيف مع ظروف المرحلة، حيث تم استئناف٢٠% من مشاريع عملاء التمويل الأصغر التي سبق أن توقفت أثناء فترة الحرب ومع ذلك، واجهت مؤسسات التمويل الأصغر ومشاريع عملائها الكثير من المخاطر بما فيها التعرض للأضرار واستمرار إغلاق ١٧,٣ % من إجمالي المشاريع. وكذلك، التأثر بأزمات حادة في الطاقة والسيولة النقدية وتدهور العملة الوطنية . وبالنتيجة، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى حدود غير آمنة متجاوزة ٤٠ % في يونيو ٢٠١٨ ، وتدهور الأداء المالي لمؤسسات التمويل الاصغر وتقلصت فرص الاقراض.

إن انتشار المشاريع الصغيرة والأصغر يوفر بيئة داعمة للاستقرار وصناعة السلام، فالشباب العاطلين عن العمل يكونون أكثر عرضة للإحباط والتحول إلى وقود للمعارك الطاحنة بينما انشغالهم بمشاريعهم الخاصة يثبط لديهم حوافز العنف ويقوي أنزيمات السلام.

ومن أجل تخيف الصدمات على المجتمع اليمني وتخفيض حدة الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ينبغي تقديم مزيداً من الدعم لقطاع التمويل الأصغر في إطار برامج الاستجابة الانسانية لبلادنا لتمكين الفئات الأشد فقراً وتضرراً من تأمين سبل العيش المستدام تجسيداً للمثل الصيني القائل علمني الصيد خيراً من أن تعطيني سمكة.

- **قطاع التمويل الاصغر في اليمن**:

يقوم القطاع المصرفي اليمني بدور متواضع في تمويل الأنشطة الاقتصادية مقارنة بكثير من الدول العربية حيث شكلت نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي % ٧,٥عام ٢٠١٦ بينما بلغت تلك النسبة في الدول العربية ٤٣ % في المتوسط عام ٢٠١٦ ويقتصر انتشار فروع البنوك في اليمن على المناطق الحضرية بينما يعيش ٧٠,٨% من السكان في المناطق الريفية، مما يعيق وصول شريحة كبيرة من السكان إلى الخدمات المصرفية.

وينشط في اليمن في هذا القطاع التمويلات المقدمة من المؤسسات الرئيسة وهي وحدة التضامن للتمويل الأصغر، والبنك التعاوني والزراعي (كاك بنك)، وبقية مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى.

- **تأثير تدهور قيمة العملة على التمويل**

تشير بيانات بنك الأمل، وهو أكبر مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن، إلى ارتفاع محفظة الادخار في عام ٢٠١٧م بمعدل ٢٨٩ % مدعومة بإيداع المانحين تحويلات الرعاية الاجتماعية التي مثلت طوق النجاة الذي جنب بنك الأمل خطر الاقفال.

١- **التعثر في سداد القروض:** يعد بنك الأمل بنكاً رائداً في التمويل الأصغر، الأكثر تأثراً بتعثر سداد القروض حيث بلغت نسبة القروض في خطر رقما قياسياً ٩٣,٩ % لأسباب أبرزها:

- عدم تمكن المقترضين وبالذات موظفي الدولة ومستفيدي صندوق الرعاية الاجتماعية من سداد القروض التي حصلوا عليها بضمان مرتباتهم الشهرية قبل توقفها،
- أزمة سعر الصرف وتدهور سعر العملة المحلية الريال مقابل بقية العملات الاجنبية.
- شحة السيولة ويعود ذلك إلى عدم انتظام سداد العملاء للقروض، وانخفاض ايداعات العملاء، وصعوبة سحب مؤسسات التمويل الاصغر من حساباتها لدى البنوك التجارية التي تواجه هي الأخرى أزمة سيولة حادة ، فضلاً عن محدودية دعم المانحين لخدمات التمويل الأصغر.

٢- **تدهور قيمة العملة الوطنية** اثرت تقلبات سعر الصرف منذ انتقال ادارة البنك إلى العاصمة المؤقتة عدن في ٢٠١٦م وبالتالي اوجد انقسام مالي له آثاره جلية في الانشطة المالية والنقدية في البلد، لا سيما المناطق المحررة، إذ وصل سعر الصرف إلى قرابة ١٧٠٠ ريالا للدولار الواحد في نهاية ٢٠٢١ وتقلبات حادة فيما بعد في بداية ٢٠٢٢م، وهذه التقلبات قادة في الفترة التي تسبق ٢٠٢١ إلى انخفاض القيمة الفعلية للقروض الممنوحة للمستفيدين من قبل مؤسسات التمويل الأصغر مقارنة بالقيمة الفعلية لأقساط القروض المسددة، وكذلك، اضطرار مؤسسات التمويل الأصغر إلى منح قروض أكبر تحمل مخاطر أعلى، مع ابقاء أنواع أخرى من القروض عند سقوف منخفضة للتخفيف من المخاطر مما أدى إلى امتناع بعض المقترضين من الاقبال عليها كونها لا تفي بمتطلباتهم التمويلية في ظل انهيار العملة الوطنية، ويأتي هذا في ظل سعر فائدة حقيقي سالب (أي أن سعر الفائدة الجاري أقل من معدل التضخم)، مما يقود إلى انخفاض نسبة العائد على محفظة القروض، ولقد زادت حدة كلما طالت فترة الفوضة في سوق سعر الصرف.

شكل يوضح تأثير تدهور سعر صرف العملة المحلية على عملاء ومؤسسات التمويل الأصغر

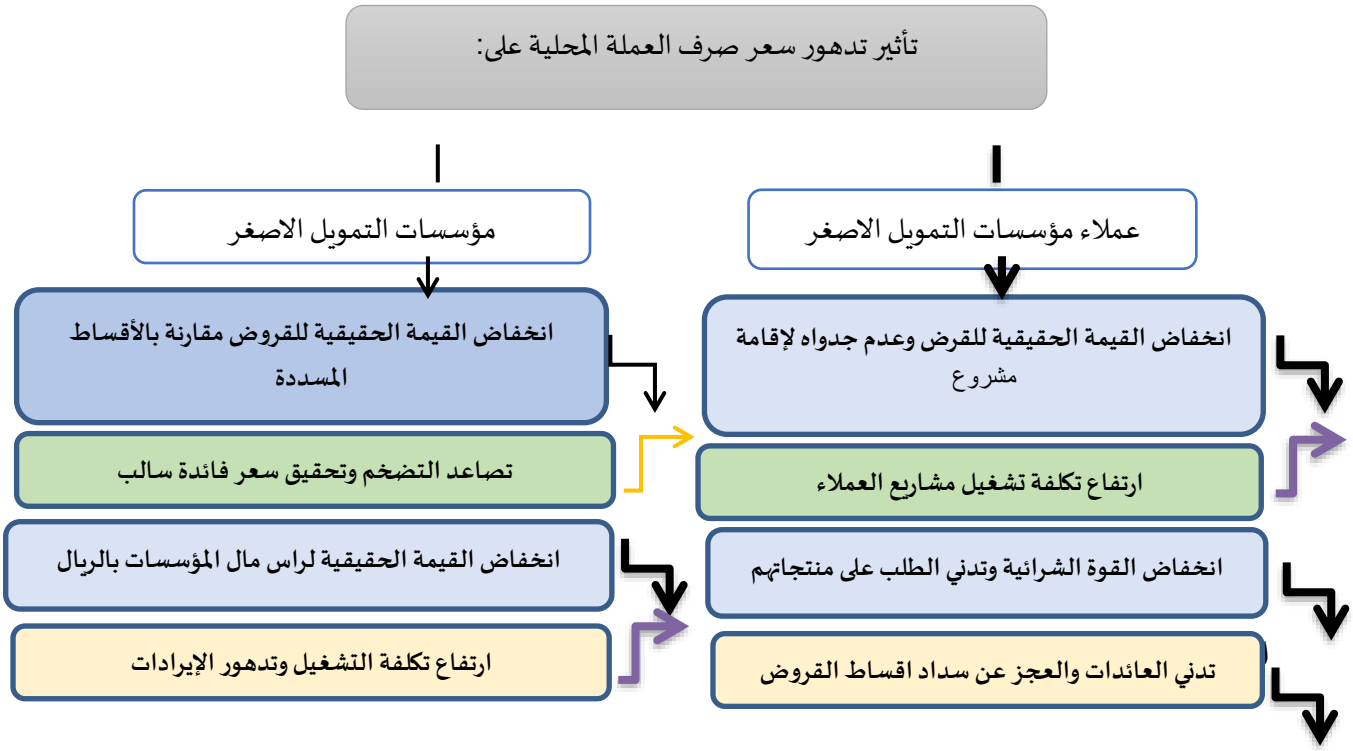

الخلاصة:

إن انهيار سعر الصرف قاد إلى ارتفاع جنوني في الاسعار وبالتالي ارتفاع نسبة التضخم بشكل غير مسبوق، ومن خلال مل تم استعراضه من تأكل قيمة المرتبات والاجور الذي يتحصل عليها افراد المجتمع يظهر حجم التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المواطن والمجتمع في ظل الحرب الدائر رحاها، مع بلد يعتمد على الاستيراد في سد جمة احتياجات السكان من السلع الغذائية والتي تعتمد في تسوية مدفوعاتها بالعملة الصعبة (الدولار) في بلد يشهد اضطرابات متسارعة هبوطا وارتفاعا في سعر صرف العملات الاجنبية فيه، هذا بالإضافة إلى نقص التمويل المقدم للأسر المنتجة نتيجة تقلبات سعر الصرف، مما ينذر بصعوبة كسب سبل العيش، والانزلاق إلى مجاعة لابد منها.

إذ تزايد أهمية التمويل الأصغر في ظل اسمرار الصراع، وتفاقم الأزمة الانسانية، واستمرار أزمة انقطاع مرتبات موظفي الدولة أكثر المحافظات اليمنية الذين يتوقون للحصول على مصادر دخل بديلة، إن انتشار المشاريع الصغيرة والأصغر يوفر بيئة داعمة لصناعة السلام في اليمن.

توصيات:

١- الاسراع في اتخاذ اصلاحات مالية ونقدية من شأنها ضبط سوق سعر الصرف بما يحافظ على تخفيف اثارها الاجتماعية.
٢- اعادة النظر في سلم الاجور والمرتبات بما يتلائم مع المتغيرات الاقتصادية التي احدثتها الحرب.
٣- ابتكار ادوات مالية في التمويل الاصغر ما من شأنها تقليل صدمات تقلب أسعار صرف العملة.
٤- دعم الاسر المنتجة من خلال برامج المنظمات المحلية والاقليمية والدولية .

المصادر والمراجع:

١- مكتب تنسيق الشؤون الانسانية (OCHA) ، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الانسانية اليمن، صدر في فبراير ٢٠٢١م.
٢- الصندوق الاجتماعي للتنمية، وحدة تنمية المشاريع الصغيرة والاصغر، عدة وثائق، أغسطس. ٢٠١٨ .
٣- نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (٣٦) اغسطس ٢٠١٨م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمن.
٤- Human Development Report ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (HDR), UNDP
٥- تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن، شهر ديسمبر ٢٠٢١م، مقال منشور في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية، العدد صفر،اليمن،٢٠٢١